● أخبار قصيرة

عدد الطائرات الإيرانية النشطة سيرتفع إلى ٢٥٠ طائرة

أعلن رئيس منظمة الطيران المدني، إن عدد الطائرات النشطة سيرتفع من ١٨٠ طائرة حالياً الى ٢٥٠ طائرة حتى الربيع القادم.

وقال محمد محمدي بخش: لتلبية العرض والطلب في قطاع الطيران التجاري، نحتاج إلى ٥٥٠ طائرة منها ١٨٠ طائرة تشغيلية ونشطة.

وأضاف: لقد خططنا حسب حاجة البلاد لهذا العدد من الطائرات، وبحلول نهاية العام الايراني الجاري (ينتهي في ٢٠ مارس ٢٠٢٤)، ينبغي زيادة عدد الطائرات التشغيلية في الأسطول بعدة طرق حتى تصل إلى ٢٥٠ طائرة تشغيلية. وأوضح محمدي بخش: بنهاية صيف عام ٢٠٢١ كان لدينا ٣٣٠ طائرة، منها ١٠٠ تشغيلية، أما اليوم فقد وصلنا إلى ١٨٠ طائرة تشغيلية. وقال: لدينا ١٣٩ طائرة عاطلة عمرها سنتان وما فوق، يجب إعادتها تدريجياً إلى الأسطول الجوي.

عقد إجتماع لجنة التخطيط والميزانية لجمعية البرلمانات الآسيوية في طهران

سيستضيف مجلس الشورى الإسلامي يومي الإثنين والثلاثاء ١٠ و١١ يوليو اجتماع لجنة التخطيط والميزانية للبرلمانات الآسيوية بمشاركة وفود برلمانية من ٢١ دولة عضواً في الجمعية.

وفي هذا الاجتماع، سيعقد أعضاء لجنة التخطيط والميزانية في البرلمانات الآسيوية اجتماعاً، كما ستعقد مجموعة العمل الثانية للوثائق الأساسية لجمعية البرلمانات الآسيوية.

وسيشارك ممثلو برلمانات بنغلاديش وباكستان والبحرين وفلسطين والإمارات العربية المتحدة وتركيا والعراق وإندونيسيا ولبنان والصين وقطر وسوريا والكويت والهند وأمانة الجمعية البرلمانية الآسيوية وروسيا وفيتنام وقبرص والمملكة العربية السعودية والبرلمان العربي وجمهورية أذربيجان في اجتماع البرلمانات الآسيوية.

كرمانشاه في مقدمة المحافظات الإيرانية في التصدير للعراق

أعلن مسؤول في جمارك محافظة كرمانشاه الايرانية (غرب البلاد) إن هذه المحافظة احتلت المرتبة الأولى بين المحافظات الايرانية في تصدير البضائع والسلع عبر البر الى العراق، خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام الايراني الجديد (بدأ في ٢١ مارس الماضي).

وقال مسؤول قسم المراقبة في دائرة جمارك كرمانشاه، علي أصغر عباس زادة، في تصريح لوكالة أنباء فارس: إن قيمة البضائع الايرانية المصدرة الى العراق عبر المنافذ البرية خلال الفترة المشار إليها بلغت ملياراً و٦٩٧ مليوناً و٧٤٢ ألفاً و٥٠٣ ملايين دولار، كما أن وزنها بلغ ٤ ملايين و٥١٤ ألفاً و٧٢٦ طناً، وإن حصة محافظة كرمانشاه منها هي ٧٠٤ ملايين و٦٩٥ ألفاً و٣٠٠ دولار، عبر تصدير ٨٠١ ألف و٨٠ طناً.

وتخفيف الضغوط الأميركية على الجانب العراقي

الريال والدينار للتخلص من هيمنة الدولار

الوفاق/ وكالات

قال رئيس غرفة التجارة الإيرانية - العراقية: إنه من خلال إستخدام الدينار بدلاً من الدولار في التجارة مع العراق، نتخلص من هيمنة الدولار في الواردات والصادرات كما خططت الحكومة.

وأكد يحيى آل إسحاق، أمس السبت، أن التداول بالعملات الوطنية للدول المختلفة هو أحد أهداف الحكومة الثالثة عشرة، وقال: إن معظم دول العالم تسعى لكسر الهيمنة الأمريكية في بورصاتها، واستخدام العملات الوطنية للدول يمكن أن تساعد في تسريع هذه العملية.

وأضاف آل إسحاق في إشارة إلى تاريخ العلاقات الإيرانية - العراقية: يتم تبادل أكثر من ١٠ مليارات دولار من السلع والخدمات سنوياً بين البلدين، والتي إذا تم تطبيق نظام التجارة مع العملات الوطنية للبلدين، يمكن أن تسهم في تعميق هذه العلاقات وإقامة تجارة جيدة.

وتابع آل إسحاق في إشارة إلى مشاكل التجارة مع العملات الوطنية للبلدين: التوازن في التجارة مهم جداً في هذا النظام الجديد؛ إذا كان العراق يستورد أكثر من إيران وسدد جميع ديونه بالدينار، فستظهر مشاكل في بورصات إيران الأخرى، لأننا يجب أن نكون قادرين على تلبية احتياجاتنا بالدينار المستلم.

صرف الدينار بدل الدولار

وقال رئيس غرفة التجارة الإيرانية - العراقية المشتركة في إشارة إلى التبادل مع الصين من خلال اليوان كعملة وطنية للبلاد: إن وصول ثلاثة ملايين سائح ديني إلى العراق والعدد الكبير من السياح الصحيين من هذا البلد إلى إيران يمكن أن يساعد في صرف الدينار بدلاً من الدولار.

وصرح بأنه يجب أن نكون قادرين على الحد من هيمنة الدولار من خلال زيادة التبادلات مع العملات الوطنية للبلدين، وقال: إن الإقتراح الذي قدمته هذه الدولة هو نظام كما أن إيران تتابعها، ويمكنها أن تساعد البلدين في رفع الضغط الأمريكي عن الدولتين.

وأضاف في إشارة إلى فارق ١٠٪ بين سعر الدينار في السوق المفتوحة وديناار البنك: إن هذا سيجعل منافسي إيران أكثر نجاحاً في السوق العراقية، ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل هذه المشكلة.

وشدد آل إسحاق على أن التفاعل بين إيران والعراق في هذا المجال يمكن أن يكون إجراء مهماً يمكننا الاستفادة منه أكثر من خلال المتابعة المناسبة.

بغداد تقترح التعامل بالدينار

وفي السياق، قال المستشار التجاري للسفارة الإيرانية في العراق: إن بغداد اقترحت على طهران التعامل بالدينار العراقي بدلاً من الدولار، وذلك لتخفيف ضغوط الخزانة الأميركية على الجانب العراقي.

وأضاف عبدالأمير ريهاوي، في اجتماع الغرفة الإيرانية - العراقية المشتركة، إن ضغوط الخزانة الأميركية تمنع العراق من استخدام عملته الرسمية لتحويل الأموال إلى إيران، مما يجبره على استخدام عملة السوق الحرة، والتي تختلف بنسبة ١٠٪ عن العملة الرسمية، وتضر بالتجار الإيرانيين.

وأوضح ريهاوي إن العراق اقترح أن تكون جميع تعاملاتنا المالية في العراق بالدينار، مشيراً إلى أنه حتى المحلات التركية تشتري وتبيع بالدينار في هذا البلد، نظراً إلى العقوبات الأميركية، معتبراً أن هذه المسألة في صالح إيران. وتابع: بناء على ذلك، عرضنا على البنك المركزي الإيراني أن يتاجر رجال الأعمال والتجار الإيرانيون بالدينار بدلاً من الدولار. وكشف أنه تقرر إنشاء ٥ مدن صناعية على الحدود الإيرانية – العراقية.

وصول ثلاثة ملايين سائح ديني إيراني إلى العراق والعدد الكبير من السياح الصحيين من العراق لإيران يمكن أن يساعد في صرف الدينار بدلاً من الدولار

تسديد مستحقات الغاز الإيراني

وكان نائب وزير النفط الإيراني، مجيد تشكني، قد أكد قبل أيام، أن العراق سدد جميع مستحقات الغاز الإيراني رغم وجود صعوبات في تحويل الأموال إلى إيران.

وقال تشكني، وفقاً لوكالة "شانا" التابع لوزارة النفط الإيرانية: لقد سددت وزارة الكهرباء العراقية كل ديونها المترتبة عليه من تصدير الغاز الإيراني. وأوضح: لقد سددت وزارة الكهرباء العراقية جميع مطالباتنا المتعلقة بالغاز وهذه الديون الآن صفر؛ لكن في بعض الأحيان توجد مشاكل في تحويل الأموال من العراق إلى إيران.

رفع حجم التبادل التجاري

وبحسب ما حدده رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله إبراهيم رئيسي، ونظيره العراقي عبداللطيف جمال رشيد، يجب أن يصل حجم التجارة بين البلدين إلى ٢٠ مليار دولار، وسيتحقق هذا الهدف عندما يتم توفير منصات للتعاون المشترك التي ستكون استخدام العملة الوطنية للبلدين إحدى هذه المنصات.

يذكر أنه في الوقت الحالي، تجاوز حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق تجاوز الـ١٠ مليارات دولار، ومن المتوقع (دون إحتساب تصدير الغاز والكهرباء والخدمات الفنية والهندسية) أن يتمكن القطاع الخاص من رفع حجم التجارة بين البلدين إلى ١١ مليار دولار بحلول العام الإيراني المقبل.

إيران.. رقم قياسي لإنتاج الكهرباء من محطات الطاقة المتجددة

سجلت محطات الطاقة المتجددة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية رقماً قياسياً جديداً في تلبية احتياجات البلاد من الكهرباء من خلال إنتاج ٩٢٨٧ ميغاواطاً من الكهرباء.

وتم تسجيل هذا الرقم القياسي يوم الجمعة ٢٣ حزيران/ يونيو في الساعة ١٤:١٦ بالتوقيت المحلي، وخلال هذه الفترة كان ١٦٪ من إنتاج الكهرباء في البلاد مرتبطاً بمصادر الطاقة المتجددة.

وبلغ إنتاج الكهرباء من محطات الطاقة المتجددة ٨٨٠٢ ميغاواطاً يوم الجمعة، وكان قريباً من الرقم القياسي السابق.

وفي هذا الصدد، قال عباس موسى زادة الخبير في اقتصاديات الطاقة: إن إنتاج الطاقة المتجددة من مصادر مثل الشمس والرياح والمحطات الكهرومائية والكتلة الحيوية، خاصة في موسم الحر، يمكن أن يساعد بصورة خاصة في توفير أحمال الذروة.

خلال السنوات الماضية، لم يتم النظر في إمداد تطوير الطاقة المتجددة في إيران بسبب السعر المنخفض للغاية للوقود الأحفوري وكان الاستثمار في هذا القطاع ضعيفاً.

وعلى هذا الأساس، بالتزامن مع زيادة أسعار الوقود الأحفوري وكذلك تطوير نماذج مالية جديدة، بما في ذلك التمويل من المادة ١٢ من قانون الإنتاج التنافسي، وترخيص تصدير محطات الطاقة المتجددة، شكلت الحافز اللازم لدخول القطاع الخاص الى سوق مصادر الطاقة المتجددة.

وتأتي إمدادات الكهرباء في البلاد بشكل أساسي من الغاز الطبيعي، وقد أدى الافتقار إلى التنوع في محفظة وقود محطات الطاقة إلى مشاكل مثل الاختلالات في فصل الشتاء.

السفير الإيراني، لدى زيارته معرض «سيربترو ٢٠٢٣»:

الشركات الإيرانية ستتعاون مع نظيراتها السورية في مجال النفط والغاز

أعلن السفير الايراني في دمشق، لدى زيارته المعرض الدولي للنفط والغاز والطاقة في سوريا "سيربترو ٢٠٢٣"، إن الشركات الايرانية ترغب في التعاون مع الجانب السوري في صناعة النفط والطاقة، وذلك بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في مجال الطاقة.

وقال حسين أكبري أمس السبت: إن الشركات الايرانية تشارك بصورة جادة ومفيدة في هذا المعرض، وهي ترغب في المساهمة في تطوير قطاع النفط السوري.

وأشار أكبري إلى الاتفاقيات المبرمة بين البلدين أثناء الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية آية الله ابراهيم رئيسي الى دمشق وهي تلزم البلدين ببذل جهود جادة لرفع مستوى التعاون الثنائي، وأضاف: إن تطوير التعاون بين ايران وسوريا للتغلب على تبعات الحظر الغربي الظالم يعتبر ضرورياً وواجباً.

من جانبه، أشار وزير النفط والثروة المعدنية السوري فراس قدور، خلال مؤتمر صحفي عقب الافتتاح، إلى أهمية المعرض لجهة تبادل المعلومات والخبرات والاطلاع على التكنولوجيا الحديثة في مجال النفط، وخاصة أنه يتزامن مع الخطة التي أطلقتها الوزارة بهدف تفعيل القطاع النفطي وزيادة الإنتاج ومراجعة التشريعات الخاصة بالصناعة النفطية والأمور التنظيمية لهذه الصناعة وتفعيل العقود الموقعة مع الأصدقاء الدوليين بمجال الصناعة النفطية والثروة المعدنية والتركيز على التكنولوجيا الحديثة والبحث عنها في مجال الاستكشاف النفطي، لافتاً في الوقت ذاته إلى خطة الوزارة فيما يتعلق بالاستثمار، وتعاونها مع هيئة الاستثمار السورية ومع غرفة الصناعة والتجارة للمستثمرين المحليين.

من جهته، أوضح مدير عام مجموعة مشهداني الدولية المنظمة للمعرض، خلف مشهداني، أن المعرض يضم مشاركات من إيران والصين والإمارات وبريطانيا، كما تم التنسيق مع وفود زائرة من روسيا وبيلاروس وإيران والجزائر واليمن والعراق ولبنان والإمارات، مبيناً أن هذه الدورة من المعرض تتميز باستخدام تقنية "كي إن أو" لإدارة المعارض والمؤتمرات، حيث تمهد هذه التقنية الطريق لنهج أكثر ذكاء وفعالية بإدارة الحدث القائم، وتفتح آفاقاً جديدة للعمل في سورية، لكونها تلغي الحاجة إلى الأنظمة الورقية وأساليب التسجيل التقليدية، وتمكن منظمي المعارض من إحصاء وتتبع المشاركين والزوار بدقة، وتكوين قاعدة بيانات حقيقية عن زوار المعرض بشكل عام وكل جناح بشكل خاص.

وافتتح وزير النفط والثروة المعدنية في سوريا فراس قدور، السبت، الدورة الرابعة من معرض سوريا الدولي للنفط والغاز والطاقة بدمشق. كما شارك سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، حسين أكبري، في افتتاح هذا المعرض وتفقد الشركات الإيرانية المشاركة فيه.

ويهدف المعرض إلى إجتماع عدد من كبار المسؤولين والمتخصصين والخبراء في صناعة النفط على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من أجل تبادل الخبرات والمعلومات والأفكار التي تسهم في تسليط الضوء على مستقبل قطاع الطاقة.